

دور صناديق التأمين الخاصة في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة وأهم المشكلات التي تواجهها

محمد فؤاد السيد أحمد (1) - محمد عبد الرحمن (2) - محمود عبد الرحمن (3)

(1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس
(3) قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

يهدف البحث إلى تأمين حياة كريمة للمواطنين وتعزيز الحماية الاجتماعية في المجتمعات. يأتي أهمية هذه الصناديق من قدرتها على توفير الدعم المالي والاجتماعي للأفراد في حالات الحوادث والمخاطر المختلفة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. ومع تزايد الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة، يأتي البحث في دور هذه الصناديق وتأثيرها على المجتمعات كمحور أساسي لفهم كيفية تحقيق الاستدامة الشاملة في البنية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق أهداف البحث أُسْتُخِذ المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتصميم قائمة استقصاء، وتؤكد من ثبات وصدق قائمة الاستقصاء، وصلاحيتها للتطبيق على عينة عشوائية للبحث، وعُولج لاختبار فرضي البحث وتحليل النتائج، وأسفرت نتائج البحث الإحصائية باستخدام برنامج SPSS وأظهرت نتائج البحث أن غالبية المشتركين هم من الذكور مقارنة بالإناث، وأن معظمهم يعيشون في المناطق الريفية ونسبة ضئيلة جداً تقيم في المناطق الحضرية. كما تبين أن الغالبية الأعلى من العينة متزوجون يليهم الأرمال ثم الطلاق نجحوا في تنفيذ مشاريع بمكافأة صندوق التأمين بعد انتهاء فترة الخدمة. وبناءً على النتائج، يُوصى بضرورة تعزيز الإجراءات التي تعزز المشاركة في صناديق التأمين وتشجيع المشتركين على تنفيذ مشاريع تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما يُوصى بتوفير الدعم المالي والتدريب للمشاركين لزيادة فرص نجاح مشاريعهم، وتعزيز الوعي بأهمية الاستثمار في الصناديق لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وكذلك وضع خطة سنوية موازنة تقديرية مدروسة في بداية العام المالي لاستثمار أموال الصندوق خلال العام المالي. الخلاصة: باستناد إلى النتائج والتوصيات المقدمة، يُظهر هذا البحث أهمية دور صناديق التأمين في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المجتمعات. ومن المهم دعم وتعزيز هذه الصناديق من خلال تطوير السياسات والبرامج التي تعزز المشاركة وتعمل على تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: صندوق التأمين الخاص، التنمية المستدامة، الحماية الاجتماعية، المشتركون

مقدمة البحث

تعد صناديق التأمين الخاصة وفقاً للمادة (1) من القانون رقم 54 لسنة 1975 والتي تنص على "هي كل نظام سواء في أي جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى تتألف بغير رأس المال ويكون الغرض منها إعطاء تعويضات أو مزايا مالية مرتبات دورية أو معاشات محددة لمنتسبيها في حالات محددة في القانون يستطيع صاحب العمل توفير نظام معاش إضافي للعمال من خلال التعاقد مع شركة التأمين حيث أنها قادرة على إعداد وثائق لتأمينات الحياة الجماعي محددة فقط لهذه المنشأة بمزايا متعددة وملائمة للعاملين بها سواء من خلال معاش التقاعد الذي يستحق عند بلوغ المشترك سن التقاعد أو من خلال مبلغ التأمين الذي يستحق عند بلوغ حدث مستقبلي غير متوقع - للمؤمن عليه". ويوصى بتعزيز الشفافية وتعزيز التعاون بين أفراد صناديق التأمين الخاصة، بالإضافة إلى تحسين إدارة الصندوق وتوفير المزيد من الدعم لها من قبل الجهات المختصة، بهدف تحسين خدماتها وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

وقد أصبحت الصناديق منفصلة عن الجهة أو المنشأة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعه من العاملين بالجهة أو المنشأة، وتكون في شكل مزايا تأمينية، أو معاشات إضافية، أو مزايا اجتماعية، أو رعاية صحية. ويمكن تصنيف صناديق التأمين الخاصة إلى عدة أنواع وهي: صناديق الزمالة، الادخار والاستثمار، مكافآت عقد العمل الفردي، التأمين التكميلية، صناديق التأمين ذات الطبيعة الخاصة، وصناديق التأمين الطبية. (أحمد حسن محمد زغلول، 2011).

وإذا أردنا أن نضرب مثلا على تلك الصناديق فوفقاً للمادة السادسة لقانون التأمين الاجتماعي فقد تم إنشاء صندوقين للتأمين لمواجهة الأخطار المحددة في المادة الأولى من القانون رقم 79 لسنة 1975.

بحيث يختص أحد الصندوقين بالعاملين بالجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة بينما يختص الثاني بالعاملين في المؤسسات العامة آنذاك والوحدات الاقتصادية بالقطاعين التعاوني والخاص (هشام البديري، 2017)

وقد أطلق على الصناديق مصطلح صناديق الثروة السيادية من خبير الاستثمار "أندرو روزانوف" في مقال نشر عام 2005 عن " من يحتفظ بثروة الأمم"، وكما سبق القول فإن إهداف هذه الصناديق تتنوع بين تراكم المدخرات لنظم حكومتها والدول التي تنتمي إليها، وزيادة الاستثمارات، وتختلف استراتيجياتها في إدارتها وفق تزايدت انتشارا في العقود الأخيرة لتحضنها 51 دولة قامت بتمويل تلك الصناديق من فوائضها المتراكمة في ميزان التجارة الدولية أو من فوائض أولية من النقد الأجنبي تحقق في ميزان المدفوعات. (محمود محي الدين، 2020).

ويتم وضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد ومن أهم أهداف حوكمة الصناديق:

- توفير نظم وآليات توجه إدارات الصناديق وترقب عليها.
- التأكد على ضمان حقوق أعضاء الصناديق دون تمييز بينهم.
- تحقيق النزاهة والشفافية في كافة المعاملات المتعلقة باستثمار أموال الأعضاء وكذا الشفافية الكاملة عند تعديل النظم الأساسية للصناديق.
- تسهيل دور الجهات الرقابية في ممارسة دورها وإحكام رقابتها المالية والفنية على الصناديق (التقرير السنوي لصناديق التأمين الخاصة لعام 2021).

وتحدد الحوكمة القواعد التي تتم بناء عليها إدارة المؤسسة داخليا بإشراف مجلس الإدارة، من أجل حماية المصالح والاستشارات المالية للمساهمين، كما أنها تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المالكين في المؤسسة، من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، علاوة على بيان القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بأموال المؤسسة، وهو ما يساعد على الرقابة على كفاءة الأداء، ومكافحة الفساد الإداري المالي، كما أنها تؤدي إلى تحسين إدارة المؤسسة عن طريق مساعدة المسؤولين في وضع استراتيجية سليمة لتخفيض المخاطر وإظهار الشفافية (نرمين أبو العطا 2005).

مشكلة البحث

"تتمحور مشكلة البحث في التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في صناديق التأمين الخاصة، ودور هذه الصناديق في التنمية المستدامة. وتشمل الاستفسارات البحثية المرتبطة بالمشكلة مدى تطبيق اللوائح والقوانين والتشريعات في نظام الصناديق، وهل يتم تطبيق مبادئ الاستدامة في عمل هذه الصناديق، بالإضافة إلى إمكانية التوصل إلى حلول للمشاكل المتعلقة بالصناديق وتحسين أدائها وفعاليتها في دعم التنمية المستدامة". (سميث، 2018) وهل يتم تطبيق اللوائح والقوانين والتشريعات في نظام الصناديق وهل يتم تطبيق الاستدامة في الصناديق وهل يمكن التوصل لحل المشاكل المتعلقة بالصناديق. (على، محد، 2020)

تساؤلات البحث

- 1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في صندوق التأمين الخاص للعاملين بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- 2- ما أسباب الاشتراك بصناديق التأمين الخاصة؟
- 3- ما رأي المشاركين في إجراءات الاشتراك بصناديق التأمين الخاصة؟
- 4- ما الإيجابيات والسلبيات لصناديق التأمين الخاصة؟
- 5- ما المشكلات التي تواجه المشاركين في الصندوق؟
- 6- ما مدى مساهمة صناديق التأمين الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع؟

أهمية البحث

الأهمية النظرية: ترجع أهمية البحث إلى إثراء التراث النظري للأبحاث والدراسات السابقة والاهتمام بصناديق التأمين الخاصة لتحقيق النمو الاقتصادي ومستوى الرفاهية، للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. التعرف على المشكلات التي تواجه صناديق التأمين الخاصة، فضلا عن الأوضاع الإدارية والتنظيمية والمحاسبية، وأزمات تأخر صرف مستحقات العاملين من الصناديق التي تمت تصفيتها بالفعل، وما يهدد بانهيار الجدار الأخير للحماية الاجتماعية، الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني بوجه عام .

الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في محاولة التعرف على حجم المشاركين في الصناديق وقوتها وخصائصهم وأنماطهم ومشكلاتها حيث تعتبر صناديق التأمين من أهم مصادر التمويل والذي يعد عنصراً أساسياً في عملية التنمية، بما يساعد على التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساعد واضعي السياسة والقائمين على اتخاذ القرارات للمجتمع.

أهداف البحث

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث أمكن بلورة أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في صندوق التأمين الخاص للعاملين بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- 2- التعرف على أسباب وإجراءات الاشتراك بصناديق التأمين الخاصة.

- 3- التعرف على الإيجابيات والسلبيات لصناديق التأمين الخاصة.
- 4- التعرف على المشكلات التي تواجه المشتركين في الصناديق التأمين الخاصة
- 5- التعرف على مدى مساهمة الصناديق في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

الدراسات السابقة

(1) دراسة (نها عبد اللطيف عبد الحميد شاهين 2008) دراسة إمكانية التحول في تمويل نظام التأمين الاجتماعي في جمهورية مصر العربية.

والتي تهدف إلى أفضل طريقة للتمويل في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري وذلك من خلال استخدام الأساليب الإكتوارية في تحديد مدي قدرة كل طريقة من طرق التمويل على الوفاء بالتزامات التأمين الاجتماعي من خلال ما تم تحصيله من الإيرادات (والمتمثلة في الاشتراكات وقد استخدمت طريقتين تجربتين رئيسيتين: التحليل الوصفي والاقتصادي. وحدة التحليل هي المقاطعة. واستخدم أحد عشر قطاعا اقتصاديا: الخدمات الزراعية، ومصايد الأسماك، والغابات؛ التعدين؛ أعمال بناء؛ تصنيع؛ والنقل والمرافق العامة؛ تجارة الجملة؛ تجارة التجزئة؛ والتمويل، والتأمين، والعقارات؛ الخدمة والحكومة. ولقد أشارت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تتعلق بمدى ملائمة الملاءة المالية لنظام التأمين الاجتماعي وهي

أ - ضرورة وجود شكل قومي لنظام التأمين الاجتماعي المصري - .

ب- انه من خلال تقدير الاشتراكات والمزايا يتضح الارتفاع المستمر في نسبة المزايا إلي الاشتراكات.

ج- رصيد الفائض المتراكم لنظام التأمين الاجتماعي المصري يتزايد ثم ينخفض إذا ما استثمر بمعدل يقل عن معدل التضخم في المزايا أو عندما يتساوى كلا المعدلين وتكون الخصوبة مرتفعة في حين يتضخم هذا الفائض كل متراكم عندما يفوق معدل استثماره معدل تضخم المزايا.

(2) Study (Akeju, Babatunde 2017), Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Nigeria.

هدف الدراسة: التحقق من العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية.

منهج الدراسة: تحليل بيانات التقارير السنوية لعينة مكون من 40 شركة من الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2015، وتمثلت نتائج الدراسة: وجود علاقة إيجابية آليات الحوكمة الداخلية (المراجعة الداخلية) وجودة التقارير المالية.

(3) دراسة (أبو حمام & شاهين، 2009) بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

هدف الدراسة: اختبار أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

منهج الدراسة: تمت من خلال دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية، وتم توزيع استبيان علي 150 من أعضاء مجالس إدارات أو مديرين تنفيذيين، وتمثلت نتائج الدراسة: تطبيق قواعد الحوكمة يساهم بصورة كبيرة في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

(4) Study (Maximiliano González 2006) :Herding Behaviour inside the Board: an experimental approach.

هدف الدراسة: قياس أثر سلوك الوعي داخل مجلس إدارة. **منهج الدراسة:** تم استخدام نموذج لاختبار سلوك القطيع داخل اجتماعات مجلس الإدارة، ويحدث سلوك القطيع عند الحاجة لاتخاذ قرار تقليدي ويجهل الفرد المعلومات الخاصة بالقرار أو يفتقر لمعلومات كافية بشأنه فإنهم يميلوا إلى تجاهل معلوماتهم ومعرفتهم الخاصة وإتباع الآخرين ظناً أنهم على معرفة أفضل، وتمثلت نتائج الدراسة: وجود سلوك القطيع داخل اجتماعات مجلس الإدارة، وأن فهم آليات شخصية وسلوكيات المسؤولين في مجلس الإدارة يسهم في تحسين آليات الحوكمة ويسهم في الحد من سلوك القطيع.

(5) دراسة (جفال، 2015) بعنوان: تأثير نظريات المحاسبة السلوكية في هيكلية تفاعل الإفصاح والقياس:

هدف الدراسة: تحليل وتحديد الكيفية التي تؤثر بها نظريات المحاسبة السلوكية في هيكلية تفاعل الإفصاح والقياس المحاسبين.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتمثلت نتائج الدراسة: القياس تابع للإفصاح، وأي تعارض في توجهات القوى السلوكية قد يؤدي إلى فجوة إعلامية بين ما هو مطلوب الإفصاح عنه وما يتم الإفصاح عنه. يتضح من الاطلاع على الدراسات السابقة وجود تشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة من حيث المنهج بينما يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في المضمون المدروس والإطار الزمني والمكاني، كما يعتبر البحث الحالي من البحوث القليلة التي اهتمت بدراسة صناديق التأمين الخاصة. ومشكلة انهيار الجدار الأخير للحماية الاجتماعية، الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني بوجه عام لذلك فقد ساعدتنا الدراسات السابقة في تقديم هذا البحث من حيث الإطار المنهجي توسيع القاعدة المعرفية بمشكلة البحث. بالرغم من أهمية الجانب السلوكي والتأكيد بأن فعالية الحوكمة تعتمد بشكل عام على الفعالية السلوكية، إلا أن الجانب السلوكي لم يحظ بالاهتمام المطلوب للربط مع آليات الحوكمة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة، حيث ندرت الدراسات التي توضح دور المدخل السلوكي في تفعيل المراجعة الداخلية، وعلى ذلك، يرى الباحثون وجود فجوة بحثية بخصوص إيضاح دور المدخل السلوكي في تفعيل المراجعة الداخلية.

(6) The Study (Alzoubi. E.S 2016) “Ownership structure and earning management.

هذه الدراسة في الدور الرقابي لهيكل الملكية (OWS) في ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية (REM)؛ تناولت الدراسات السابقة في المقام الأول تأثير OWS على إدارة الأرباح المتراكمة (AEM). عينة هذه الدراسة هي 490 شركة مدرجة في البورصة الماليزية خلال الفترة 2013-2016 (1,960 ملاحظة على مدار سنة الشركة). تم استخدام انحدار المربع الأصغر المعمم (FGLS) لتحليل البيانات. يستخدم المؤلفون ثلاثة نماذج انحدار، المربعات الصغرى العادية (OLS)، والأخطاء القياسية المصححة باللوحة (PCSE)، وأخطاء دريسكول-كراي القياسية (SCC) لتأكيد النتائج وكذلك فحص مقاييس حركة العين السريعة البديلة. يُظهر تحليل البيانات أن الأسرة والأجانب وترتبط الملكية المؤسسية ارتباطاً إيجابياً بجودة إعداد التقارير المالية، وهي قادرة إلى حد كبير على التخفيف من وطأة حركة البيانات المالية.

تشير النتائج أيضاً إلى أن شكلاً ما من أشكال هيكل الملكية يؤثر بشكل كبير على حركة العين السريعة، مما يدعم النظريات الموجودة حول إدارة الشركات ووجهات نظر الممارسين. وتتعلق الأدلة بالدور الهام الذي يلعبه هيكل الملكية في الحد من أنشطة حركة العين السريعة. وتعتبر النتائج مفيدة في دعم الأنشطة التنظيمية، وخاصة في تصميم السياسات لتنظيم هيكل الملكية. قد توفر النتائج أيضاً رؤى مفيدة لإعلام صناعات السياسات والمستثمرين والمساهمين والباحثين الآخرين حول الدور النشط للمستثمرين العائليين والأجانب والمؤسسات في مراقبة الشركات العامة المحدودة في ماليزيا لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات. ويؤدي هذا أيضاً إلى تقليل REM ويعزز جودة التقارير المالية. على حد علم المؤلفين، يعد هذا العمل بحثاً رائداً من دولة نامية، وتحديداً من ماليزيا، لدراسة الطريقة التي تؤثر بها جميع هياكل الملكية المحتملة على حركة العين السريعة. والأهم من ذلك أن الدراسة توصي بعدم تصور المنظمين والباحثين.

(7)The Study (Rhoda Obed Mcharo, Benjamin Blandful Cobbinah 2022) A Research on the Impact of Corporate Social Responsibility on the Performance of an Organization: An Empirical Study of the Banking Sector in Tanzania

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- وصف نسبة الأنواع المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات على أداء المنظمة.
 - 2- مقارنة تدخلات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تكون أكثر فائدة في تعزيز الأداء التنظيمي من غيرها وكذلك تقييم التأثير أو العلاقة الموجودة بينها.
 - 3- تقييم العلاقة بين أداء المنظمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- أهمية الدراسة: هو معرفة كيف أثرت برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات على أداء الشركات التنزانية. وهذا سوف يساعد الشركات الخاصة والعامة على حد سواء على إدراك أهمية تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الحصول على ميزة تنافسية وزيادة الأداء. ويأمل المؤلف في كتابة كتب إضافية في المستقبل.
- ومن أهم نتائجها: أنه يجب على الشركات إشراك العمال إلى حد أكبر في العمليات الفكرية العليا وعمليات التنفيذ المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

مهام البحث

صناديق التأمين الخاصة: وفقاً لقانون 54 لسنة 1975 فهي كل نظام في أي جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى تتألف بغير رأس مال ويكون الغرض منها إعطاء تعويضات، أو مزايا مالية، أو مرتبات دورية، أو معاشات محددة لمنتسبها في حالات محددة في القانون.

وتنص المادة (1) من القانون رقم 54 لسنة 1975 الصادر بتاريخ 1975/7/16 نشر بتاريخ 1975/7/31 يعمل به اعتباراً من 1975/7/31 بشأن إصدار قانون صناديق التأمين الخاصة، الجريدة الرسمية 31، مع العلم أن الهيئة العامة للرقابة المالية حلت محل المؤسسة المصرية العامة للتأمين وهذه الحالات هي:

- (أ) زواج العضو وذريته أو بلوغه سنًا معينه أو وفاة العضو أو من يعوله.
- (ب) التقاعد عن العمل أو ضياع مورد الرزق.
- (ج) عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث.
- (د) أية أغراض أخرى توافق عليها الهيئة العامة للرقابة المالية.

وتختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالأشرف والرقابة على هذه الصناديق في إطار أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981 وفي حدود أحكام القانون 54 لسنة 1975 الصادر في شأنها. كما تختلف تلك الصناديق عما يُسمى بالصناديق السيادية، والصناديق السيادية أنشئت عام ١٩٥٣ مملوكة من قبل بعض الحكومات، تتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات، أو أوعية استثمارية أخرى، أو نسب مباشرة في شركات أو عقارات تجارية أو أي أدوات استثمارية أخرى، وتسعى الحكومات إليها للمحافظة على ثروتها من جانب وزيادة عوائدها من جانب آخر، أي أنها هي الذراع الاستثماري للدول، فيمكن وصفها بأنها كيانات تُدير فوائض الدولة من خلال استثمارها. (محسن إسماعيل علي، 2011).

التممية المستدامة: تعرف على أنها "التممية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها" (حنفي وآخرون، 2014).

قديماً، كانت السمة المميزة للتممية والازدهار في الدول هي التتمية العلمية والاقتصادية، غابت فيها المساواة البيئية للسياسات والتصنيع والاستهلاك اليومي للإنسان لمئات السنين مما أدى إلى تفاقم الأزمات التي تتجلى في تغير المناخ وتآكل التنوع البيولوجي والتلوث وفقدان الموارد الطبيعية.

▪ وتمثل الأولوية الرئيسية للاستراتيجية في موازنة الجهود الاستراتيجية التي تبذلها الهيئة العامة للرقابة المالية في التتمية المستدامة مع استراتيجية التتمية المستدامة مصر 2030.

وتمثل صناديق التأمين الخاصة أهمية كبرى سواء للعاملين أو للدولة؛ فبالنسبة للعاملين تمثل مصدر طمأنينة لأنها تحافظ على مستوى معيشتهم بعد ترك الخدمة، وبالنسبة للدولة فهي تعتبر أوعية ادخار ومصدر لتمويل خطة التتمية (محسن إسماعيل علي، 2011)، أما عن الرقابة على صناديق التأمين الخاصة فإن الهيئة العامة للرقابة المالية تتولاها وفقاً لما نصت المادة السابعة من قانون الهيئة العامة للرقابة (هشام البديري، 2017).

▪ تحرص إدارة التتمية المستدامة على العمل الدؤوب على تحقيق أهداف التتمية المستدامة للأمم المتحدة وتكوين شركاء محليين وإقليميين ودوليين لتسهيل تحقيق هذه الأهداف، جنباً إلى جنب مع استهداف وتوعية أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي للقيام بالمثل.

▪ وتم تبني عدد من أهداف التتمية المستدامة كأولوية تركز عليها الهيئة العامة للرقابة المالية. وضعت في الاعتبار حقيقة أن أهداف التتمية المستدامة صممت لتكون متداخلة، لذا فالأهداف التي تبنتها الهيئة ستسهم في تحقيق أهداف التتمية المستدامة بشكل عام عملاً بمبدأ التأثير المتعاقب. (التقرير السنوي لصناديق التأمين الخاصة لعام 2021)

▪ والعلاقة بين صناديق التأمين الخاصة والتتمية المستدامة تتركز في محور البعد الاجتماعي للتممية المستدامة وهي تسمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض التي تسعى في تلبية احتياجات الفرد الأساسية، وتهدف إلى تطور المجتمعات من خلال تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية والصحة.

▪ والخلاصة أن صناديق التأمين الخاصة تُدار بمعرفة ممثلين من أعضائها وتستثمر أموالها فيما يحقق أقصى مصلحة مادية واجتماعية لصالح هؤلاء الأعضاء (أحمد محرم، 2007).

الإطار النظري للدراسة

تنص مقتضيات القانون على أن الهيئة العامة للرقابة المالية تتولى مهمة الإشراف والرقابة على الصناديق المالية وفقاً لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين، الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وضمن حدود القوانين الأخرى المعنية بها، مثل القانون رقم 54 لسنة 1975.

ويتميز هذا النوع من الصناديق بتفرد عن الصناديق السيادية، حيث تأسست الصناديق السيادية في عام 1953 كملكية حكومية، وتتكون من مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأراضي والأسهم والسندات وغيرها، وتهدف الحكومات إلى إدارتها للحفاظ على ثرواتها وزيادة عائدها، مما يجعلها كياناً استثمارياً يدير فوائض الدولة ويسعى لزيادة قيمتها. (حنفي وآخرون، 2014)

تتميز الصناديق المالية التي تُشرف عليها الهيئة العامة للرقابة المالية بمواصفات تختلف عن الصناديق السيادية. تأسست الصناديق السيادية في عام 1953 وتمتلكها بعض الحكومات، حيث تتكون من مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأراضي، والأسهم، والسندات وغيرها. تهدف الحكومات إلى إدارة هذه الصناديق للحفاظ على ثرواتها وزيادة عوائدها، مما يجعلها كياناً استثمارياً يُدار لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

في مقابل ذلك، تُعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤثر على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وترتكز إستراتيجية التنمية المستدامة على المحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن (هشام البديري، 2017)..

تأتي أهمية صناديق التأمين الخاصة من قيمتها لكل من الفرد والدولة. بالنسبة للفرد، توفر الأمان المالي وتحافظ على مستوى المعيشة بعد التقاعد، بينما تعتبر للدولة مصدراً لتمويل خطط التنمية وأداة لإدارة الاقتصاد الوطني. وتتولى الهيئة العامة للرقابة المالية مسؤولية الرقابة على صناديق التأمين الخاصة وفقاً للتشريعات المعمول بها. (التقرير السنوي لصناديق التأمين الخاصة لعام 2021)

من جانبها، تسعى إدارة التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتعمل على بناء شراكات محلية وإقليمية ودولية لتحقيق هذه الأهداف، وتوعية الأطراف المعنية بأهمية هذا السعي. ويتمثل تركيز الهيئة العامة للرقابة المالية في تنمية استراتيجية مصر 2030، وتهدف أهدافها إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني أولويات تعكس الاهتمام المشترك بين الهيئة وأهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، تعمل صناديق التأمين الخاصة بإدارة أموالها بغرض تحقيق مصالح أعضائها، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمساهماتها في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية والصحية. (أحمد محرم، 2007).

إجراءات البحث

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة وبلغت إجمالي المفردات من المشتركين في صندوق التأمين الخاص للعاملين بالجهاز المركزي للتعنبة العامة والإحصاء (211) مفردة محل الدراسة والتي وقع الاختيار عليهم، وتم توزيع استمارة الاستقصاء يدوياً. وتم إعداد استمارة الاستقصاء حول دور صناديق التأمين الخاصة في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة وأهم المشكلات التي تواجهها من خلال الاستعانة بكتاب طرق البحث الاجتماعي، (أمني موسى محمد، 2007)، (محمد الجوهري، 2008).

وقد كان منهج البحث كالتالي:

منهج البحث: اعتمد الباحثون على الأسلوب الوصفي حيث تصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين بصناديق التأمين الخاصة وقد اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات والمقابلات الفردية مع المشاركين بصندوق التأمين الخاص للعاملين بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تم اختيار عينة عشوائية قوامها 211 مفردة من 2000 مفردة من المشاركين بصندوق التأمين الخاص للعاملين بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج النهائية.

مجالات البحث: ينقسم منهج البحث إلى:

- **المجال الزمني:** بدءاً من أكتوبر 2020 حتى يناير 2023
 - **المجال الجغرافي:** تمت الدراسة الميدانية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
 - **المجال البشري:** تمت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية منتظمة قوامها 211 مفردة من 2000 مفردة من المشاركين بصندوق التأمين الخاص للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- وقد وضع الباحثون على غلاف الاستمارة أن المعلومات التي سيدلى بها المستقضي منهم ستعامل بسرية تامة، وأنه سيقصر استخدامها على البحث العلمي، ضماناً لحياضية الاستجابات وموضوعيتها وقائمة الاستقصاء تنقسم إلى جزئين هما كما يلي:
- الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الديمغرافية للمبحوثين، (الفئة العمرية - النوع - الحالة الاجتماعية - المؤهل العلمي - الدخل).

الجزء الثاني: البيانات الخاصة بمشكلة الدراسة: ويتعلق بمشكلة الدعم والخبرات العملية ورضا العاملين عن مستوى الخدمة وسرعة صرف المستحقات للعاملين وزيادة الميزة المقدمة للعاملين وأماكن صرفها. ويتم الإجابة على الفقرات بالإجابة بنعم أو لا أو الاختيارات والجدول التالية توضح ذلك:

نتائج البحث

اعتمدت معالجة الإحصائية في الدراسة الراهنة من خلال استمارة استبيان وُزعت على المبحوثين وقد قُسمت النتائج وفقاً لأهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها المختلفة التساؤلات أهمه التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري من خلال برنامج SPSS.

• **عرض النتائج الدراسة الميدانية وتحليله:** وفيما يلي نعرض لنتائج الدراسة الميدانية التي جرت البيانات الأولية:

1- **التساؤل الأول:** الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في صندوق التأمين الخاص للعاملين بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة وفقاً للنوع

| النوع | التكرار | النسبة |
|----------|---------|--------|
| ذكر | 155 | 73.5 |
| أنثى | 56 | 26.5 |
| الإجمالي | 211 | 100% |

➤ **من حيث النوع:** تبين أن نسبة 73.5% للذكور، نسبة في الإناث 26.5% ويتضح من هذا أن نسبة الذكور أعلى

من الإناث في الاشتراك بصناديق التأمين الخاصة

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة وفقاً لفئات السن

| النسبة | التكرار | فئات السن |
|--------|---------|-----------|
| 3.8 | 8 | 35-25 |
| 40.3 | 85 | 45-36 |
| 32.7 | 69 | 55-46 |
| 23.2 | 49 | 65-56 |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ من حيث السن: تبين أن أعلى نسبة 40.3% لفئات السن من 36 - 45 سنة وأقل نسبة 3.8% لفئات السن من 25 - 35 سنة وهو ما يعنى أن الفئات العمرية بين 36 و 45 سنة تشكل أكبر نسبة في الاشتراك بصناديق التأمين الخاصة بنسبة 40.3%.

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة وفقاً للموطن الأصلي

| النسبة | التكرار | الموطن الأصلي |
|--------|---------|---------------|
| 56.9 | 120 | ريف |
| 43.1 | 91 | حضر |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ من حيث الموطن الأصلي تبين: أن أعلى نسبة 56.9% للريف حوالي وأقل نسبة 43.1% للحضر.

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة وفقاً للحالة الاجتماعية

| النسبة | التكرار | الحالة الاجتماعية |
|--------|---------|-------------------|
| 9.5 | 20 | أعزب |
| 76.3 | 161 | متزوج |
| 7.1 | 15 | مطلق |
| 7.1 | 15 | أرمل |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة للحالة الاجتماعية 76.3% للمتزوجين وأقل نسبة 7.1% للمطلقين والأرامل.

➤ فتشير البيانات إلى أن المتزوجين يشكلون أكبر نسبة من المشتركين بنسبة 76.3%.

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة وفقاً نمط الأسرة

| النسبة | التكرار | نمط الأسرة |
|--------|---------|------------|
| 70 | 147 | نووية |
| 30 | 64 | ممتدة |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة 70% للأسرة النووية وأقل نسبة 30% للأسرة الممتدة.

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة وفقاً حجم الأسرة

| النسبة | التكرار | حجم الأسرة |
|--------|---------|---------------|
| 2.4 | 5 | فرد |
| 18.0 | 38 | فردين |
| 8.5 | 18 | 3 أفراد |
| 34.6 | 73 | 4 أفراد |
| 36.5 | 77 | 5 أفراد فأكثر |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار بالنسبة لحجم الأسرة (5 أفراد فأكثر) حوالي 36.5% وأقل نسبة (فرد) حوالي 2.4%

➤ يظهر البحث أن هناك استخدامًا متزايدًا لمكافآت الصندوق لتحقيق أهداف شخصية، حيث يبدو أن 38.4% من المشتركين يستخدمون مكافآت الصندوق لتمويل تعليم أبنائهم.

جدول رقم (7) الحالة التعليمية للمشاركين في الصندوق

| النسبة | التكرار | الحالة التعليمية |
|--------|---------|------------------------|
| 9 | 2 | محو أمية |
| 3.3 | 7 | ابتدائي |
| 8.5 | 18 | أعدادي |
| 37.9 | 80 | مؤهل متوسط / فوق متوسط |
| 44.5 | 94 | مؤهل جامعي |
| 4.7 | 10 | مؤهل فوق جامعي |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة 44.5% (مؤهل الجامعي) وأقل نسبة 3.3% (ابتدائي) للمشاركين في الصندوق.

جدول رقم (8) المستوى التعليمي للأبناء

| النسبة | التكرار | المستوى التعليمي للأبناء |
|--------|---------|--------------------------|
| 9 | 2 | ابتدائي |
| 27.5 | 58 | أعدادي |
| 25.1 | 53 | ثانوي |
| 38.4 | 81 | جامعة |
| 9.0 | 19 | فوق الجامعي |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ يُظهر تحليل البيانات أن العديد من المشتركين في الصناديق الخاصة يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة، حيث إن 44.5% منهم لديهم مؤهل جامعي.

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة 38.4% للتعليم الجامعي للأبناء وأقل نسبة 9% للتعليم الابتدائي.

جدول رقم (9) دخل الفرد

| النسبة | التكرار | الدخل |
|--------|---------|------------|
| 8.5 | 18 | 2000-2500 |
| 23.2 | 49 | 2500-3000 |
| 32.2 | 68 | 3000-3500 |
| 36.0 | 76 | 3500 فأكثر |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة 36% للدخل (3500 جنيه فأكثر) وأقل نسبة 8.5% في الدخل (2500-2000) جنيه. وأن العديد من المشتركين يعتمدون على دخلهم الشخصي كمصدر رئيسي للدخل، حيث إن معظمهم يحصلون على دخل يزيد عن 3500 جنيه شهريًا.

جدول رقم (10) مصادر الدخل

| النسبة | التكرار | مصادر الدخل |
|--------|---------|---------------------------|
| 31.3 | 66 | الزوج |
| 35.5 | 75 | الزوجة |
| 7.1 | 15 | الحصول على مساعدات خارجية |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في 35.5% لمصادر الدخل للزوجة وأقل نسبة 7.1% في مصادر الدخل (الحصول على مساعدات خارجية).

➤ يشير البحث إلى أن العديد من المشتركين يعتمدون على دخلهم الشخصي كمصدر رئيسي للدخل، حيث إن 36% منهم يحصلون على دخل يزيد عن 3500 جنيه شهرياً.

جدول رقم (11) مصادر الدخل الأخرى

| النسبة | التكرار | مصادر الدخل الأخرى |
|--------|---------|-------------------------------|
| 14.20 | 30 | الاقتراض من البنك |
| 7.10 | 15 | السلف |
| 27.50 | 58 | عمل آخر |
| 37 | 78 | عمل جمعية |
| 7.10 | 15 | الحصول على مساعدات من الآخرين |
| 7.10 | 15 | الاعتماد على عمل الزوجة |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار لمصادر الدخل الأخرى هي حوالي 37% (عمل جمعية) وأقل نسبة في مصادر الدخل الأخرى هي حوالي 7.1% (عن طريق السلف وعمل آخر والحصول على مساعدات خارجية والاعتماد على عمل الزوجة).

جدول رقم (12) تكلفة الإنفاق الشهري على كهرباء، غاز، مياه، إيجار

| النسبة | التكرار | تكلفة الإنفاق الشهري على كهرباء، غاز، كهرباء، إيجار |
|--------|---------|---|
| 3.30 | 7 | 300-250 |
| 16.10 | 34 | 350-300 |
| 11.80 | 25 | 400-350 |
| 68.20 | 144 | 450 فأكثر |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار لتكلفة الإنفاق على الخدمات هي حوالي 68.20% بقيمة 450 جنيه فأكثر وأقل نسبة فهي حوالي 3.30% (لاتفاق من 250 جنيه - 300 جنيه).

جدول رقم (13) تاريخ الاشتراك في الصندوق

| النسبة | التكرار | تاريخ الاشتراك في الصندوق |
|--------|---------|---------------------------|
| 45 | 95 | من سنة 2003-98 |
| 12.30 | 26 | من سنة 2008-2004 |
| 22.30 | 47 | من سنة 2013-1009 |
| 19 | 40 | من سنة 2018-2014 |
| 1.40 | 3 | من سنة 2022-2018 |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار للاشتراك في الصندوق هي 45% في عام 1998 - 2003 وأقل نسبة للاشتراك 1.40 (في عام 2018 حتى عام 2022).

➤ يُلاحظ أن أغلبية المشتركين في الصناديق الخاصة من الريف بنسبة 56.9% مقارنة بنسبة 43.1% من الحضر.

1- التساؤل الثاني: ما أسباب الاشتراك بصناديق التأمين الخاصة؟

جدول رقم (14) أسباب الاشتراك في الصندوق

| النسبة | التكرار | أسباب الاشتراك في الصندوق |
|--------|---------|---------------------------|
| 82.50 | 174 | تأمين مستقبل الأولاد |
| 17.50 | 36 | المساعدة في زواج الأبناء |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار للأسباب الاشتراك في الصندوق لتأمين مستقبل الأولاد هي حوالي 82.5% وأقل نسبة للمساعدة في زواج الأبناء هي حوالي 17.5%.

2- التساؤل الثالث: ما تقييم الإجراءات للاشتراك بصناديق التأمين الخاصة؟

جدول رقم (15) تقييم إجراءات الاشتراك في الصندوق

| النسبة | التكرار | تقييم إجراءات الاشتراك في الصندوق |
|--------|---------|-----------------------------------|
| 13.7 | 29 | صعبة |
| 86.3 | 182 | سهلة |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في تقييم إجراءات الاشتراك في الصندوق حوالي 86.3% سهلة وأقل نسبة للمساعدة في زواج الأبناء هي حوالي 17.5%.

جدول رقم (16) هل هناك التزام بالقوانين واللوائح

| النسبة | التكرار | الالتزام باللوائح والقوانين |
|--------|---------|-----------------------------|
| 99.1 | 209 | نعم |
| 0.9 | 2 | لا |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في الالتزام باللوائح والقوانين حوالي 99.1% لنعم وأقل نسبة للمساعدة هي حوالي 0.9%.

جدول رقم (17) هل هناك مرونة في التعامل مع الزملاء

| النسبة | التكرار | هل هناك مرونة في التعامل مع الزملاء |
|--------|---------|-------------------------------------|
| 94.8 | 200 | نعم |
| 5.2 | 11 | لا |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في مرونة التعامل مع الزملاء حوالي 94.8% لنعم وأقل نسبة هي حوالي 5.2%.

جدول رقم (18) هل يوجد مساعدات للزملاء

| النسبة | التكرار | هل يوجد مساعدات للزملاء |
|--------|---------|-------------------------|
| 44.5 | 94 | نعم |
| 55.5 | 117 | لا |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في تقديم المساعدات للزملاء حوالي 44.5% لنعم وأقل نسبة حوالي 55.5%.

➤ توضح النتائج أن هناك استعدادًا لتقديم المساعدة بين أفراد الصندوق، حيث إن 44.5% من المشتركين يؤكدون على تقديم المساعدة لزملائهم في الصندوق.

3- التساؤل الرابع: ما الإيجابيات والسلبيات لصناديق التأمين الخاصة؟

جدول رقم (19) هل يوجد إيجابيات من وجهة نظر المشتركين

| هل يوجد إيجابيات من وجهة نظر المشتركين | التكرار | النسبة |
|--|---------|--------|
| نعم | 186 | 88.2 |
| لا | 25 | 11.8 |
| المجموع | 211 | %100 |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في الإيجابيات من وجهة نظر المشتركين في الصندوق حوالي 88.2% لنعم وأقل نسبة حوالي 11.8%.

جدول رقم (20): إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه الإيجابيات

| الإيجابيات | التكرار | النسبة |
|--|---------|--------|
| سرعة صرف المستحقات للمستفيدين | 92 | 43.6 |
| وسيلة ادخار ملائمة لظروف المشتركين | 30 | 14.2 |
| تأمين الحياة بعد المعاش | 52 | 24.6 |
| تأمين مستقل الأبناء | 26 | 12.3 |
| التكفل بدفع نفقات الموت ومصاريفه | 8 | 3.8 |
| يدير الصندوق مجلس إدارة متخصص من الكفاءات والخبرات | 3 | 1.4 |
| المجموع | 211 | %100 |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في بنود الإيجابيات في سرعة صرف مستحقات المستفيدين حوالي 43.6% وأقل نسبة هي في إدارة الصندوق من التخصص والكفاءة والخبرة حوالي 1.4%

جدول رقم (21) هل يوجد سلبيات من وجهة نظر المشتركين

| هل يوجد سلبيات من وجهة نظر المشتركين | التكرار | النسبة |
|--------------------------------------|---------|--------|
| نعم | 176 | 83.4 |
| لا | 35 | 16.6 |
| المجموع | 211 | %100 |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في السلبيات من وجهة نظر المشتركين حوالي 83.4% لنعم وأقل نسبة حوالي 16.6%.

جدول رقم (22) إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه السلبيات

| السلبيات | التكرار | النسبة |
|---|---------|--------|
| وجود روتين معقد | 10 | 4.7 |
| زيادة الأعباء على المشتركين | 38 | 18 |
| التأخر في صرف المستحقات | 53 | 25.1 |
| قيمة المكافأة أقل من احتياجات المشتركين | 100 | 47.4 |
| مجلس الإدارة يضم الكفاءات والمتخصصين | 9 | 4.3 |
| المجموع | 211 | %100 |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في نوعية السلبيات هي أن قيمة المكافأة المقدمة من الصندوق في نهاية الخدمة حوالي 47.4% لنعم وأقل نسبة هي أن مجلس الإدارة يضم الكفاءات والخبرات حوالي 4.3%.

4-التساؤل الخامس: ما المشكلات التي تواجه المشتركين في الصندوق؟ جدول رقم (23) المشكلات التي تواجه المشتركين في الصندوق

| النسبة | التكرار | المشكلات التي تواجه الصندوق |
|--------|---------|---|
| 33.2 | 70 | العائد من الصندوق لا يتناسب مع زيادة الأسعار عند المعاش |
| 55.5 | 117 | عدم وجود دعم من الجهاز |
| 1.9 | 4 | عدم وجود عمالة كافية |
| 4.7 | 10 | عدم وجود صف ثان للعاملين |
| 3.3 | 7 | عدم قيام الصندوق بعمل مشروعات استثمارية |
| .5 | 1 | عدم وجود كفاءات لإدارة الصندوق |
| .5 | 1 | عدم وجود برنامج محاسبة الكترونية |
| .5 | 1 | الاستثمار في البنوك فقط |
| %100 | 211 | المجموع |

➤ تبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة في التكرار في المشكلات التي تواجه المشتركين في الصندوق أن من ضمن أكبر المشكلات أن الجهة لا تقوم بتقديم الدعم للصندوق حوالي 55.5% وأقل نسبة هي لعدم وجود عمالة كافية للقيام بأعمال الصندوق حوالي 1.9%.

6-التساؤل السادس: ما مدى مساهمة صناديق التأمين الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع؟ جدول رقم (24) المستفيدين من الصندوق وتطبيق التنمية المستدامة

| التكرار | النسبة | المستفيدين من الصندوق بعد الخروج على المعاش |
|---------|--------|--|
| 9.5 | 20 | هل اشترت سندات أو شهادات عند حصولك على مكافأة الصندوق |
| 76.3 | 161 | هل قمت بعمل مشروع من مكافأة الصندوق بعد خروجك على المعاش |
| 7.1 | 15 | هل ساهمت في زواج أحد الأبناء من مكافأة الصندوق |
| 7.1 | 15 | هل قمت ببناء منزل أو شراء شقة |
| %100 | 211 | |

النتائج العامة

- 1) أظهر البحث أن هناك ثقة مرتفعة بين المشتركين في صناديق التأمين الخاصة في الالتزام بالقوانين واللوائح، حيث أن 99.1% من المشتركين يؤكدون الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- 2) تساهم صناديق التأمين الخاصة في الحماية الاجتماعية، الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني بوجه عام .
- 3) قلة الوعي، وندرة الكوادر البشرية المؤهلة، وقلة الخبرات المالية، وضعف التمويل، وعدم توافر قاعدة بيانات متكاملة، وضعف دور مجالس الإدارات من أهم معوقات تطبيق التنمية المستدامة.
- 4) يمكن التغلب على معوقات تطبيق التنمية المستدامة لصناديق التأمين الخاصة.
- 5-تحتاج مجالس الإدارات مزيدا من التدريب المستمر الفعال لتحقيق تنمية مستدامة فعالة لصناديق التأمين الخاصة.
- 6-يمكن استحداث منتجات وخدمات جديدة واعية بالبيئية

خلاصة البحث

أكدت الدراسة أن هناك ثقة كبيرة في التزام الصناديق بالقوانين واللوائح، ويتسم التعامل بين المشتركين بالمساعدة والتعاون. وعلى الرغم من وجود إيجابيات مثل سرعة صرف المستحقات، إلا أن هناك بعض السلبيات مثل قيمة المكافأة في نهاية الخدمة. وقد أوصت بتعزيز الشفافية وتحسين إدارة الصندوق، بالإضافة إلى تعزيز الدعم المالي له، لتحسين الخدمات المقدمة وزيادة دوره في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. وكان من أهم نتائج الدراسة أن الذكور يشكلون نسبة أعلى من الإناث في الاشتراك بصناديق التأمين الخاصة، كما أظهرت النتائج أن الفئات العمرية بين 36 و45 سنة تمثل أكبر نسبة من المشتركين، وأن الأفراد القاطنين في المناطق الريفية يشكلون الغالبية في الاشتراك بالصناديق. بالإضافة إلى ذلك، يوضح التحليل أن هناك ثقة عالية بين المشتركين في صناديق التأمين الخاصة في الالتزام بالقوانين واللوائح، كما أن هناك استعدادًا كبيرًا لتقديم المساعدة بين أفراد الصندوق.

قام الباحثون بتحليل بيانات البحث وتم التوصل إلى أن صناديق التأمين الخاصة لها تأثير إيجابي على المشتركين والتنمية المستدامة وأوضح أن هناك إيجابيات وسلبيات تتعلق بصناديق التأمين الخاصة، حيث يعتبر المشتركون أن سرعة صرف مستحقات المستفيدين من بين أهم الإيجابيات، بينما يعتبرون قيمة المكافأة المقدمة في نهاية الخدمة من بين أبرز السلبيات.

التوصيات

- قام الباحثون بتحليل بيانات البحث وتم التوصل إلى أن صناديق التأمين الخاصة لها تأثير إيجابي على المشتركين والتنمية المستدامة وفي ضوء تلك النتائج أوصوا بما يلي:
- 1) ينبغي دراسة أسباب ارتفاع نسبة الاشتراك بين فئات السن من 36 إلى 45 سنة لتحديد العوامل التي تجذب هذه الفئة بشكل خاص.
 - 2) يتعين على المؤسسات المشرفة على الصناديق الخاصة اتخاذ إجراءات لتحسين الوصول إلى الخدمات لسكان الحضر.
 - 3) العمل على تفعيل أكثر للمحور الاجتماعي أحد أهم ركائز التنمية المستدامة في العلاقة بين ربط الصناديق بالتنمية المستدامة.
 - 4) يجب العمل على تدريب العاملين لأن التدريب هو عملية مستمرة لإكساب الفرد المهارات والمعرفة وأنماط السلوك المرغوب فيها وكيفية تطبيق التنمية المستدامة.
 - 5) الجودة وهي التوازن بين مزايا المشترك والموارد المتاحة وتقديم الحلول وليس المشاكل وأن تؤدي الشيء المطلوب في الوقت المطلوب وبالطريقة الصحيحة من أول مرة وترجمة الحاجات إلى مواصفات ومعايير
 - 6) وضع خطة سنوية موازنة تقديرية مدروسة في بداية العام المالي لاستثمار أموال الصندوق خلال العام المالي.
 - 7) جعل الصندوق إدارة لها كياناتها وتكون مستقلة وتدعيمها بعاملين مؤهلين لأعداد صف ثان.
 - 8) تخفيض التكلفة المالية والاقتصادية طويلة الأجل للتدهور البيئي.
 - 9) تغيير دور الصناديق إلى أعضاء ملتزمين بيئيًا بالمجتمع.
 - 10) التأكيد على استدامة النمو الاقتصادي.
 - 11) تشجيع أنماط صحية للمعيشة والتغذية.

- 12) استهداف ممارسات أفضل للسلوك البشري من خلال الاستهلاك الواعي.
- 13) استحداث منتجات وخدمات جديدة واعية بالبيئية.
- 14) تشجيع الوعي على تطبيق أكثر وأعمق للتنمية المستدامة.

المراجع

- التقرير السنوي لصناديق التأمين الخاصة لعام 2021. (2021). إعداد/ الإدارة المركزية للسياسات والبحوث - مصدر البيانات / الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة القرية الذكية - الجيزة. البريد الإلكتروني. info@fra.gov.eg :
- أمانى موسى محمد. (2007). "التحليل الإحصائي للبيانات". الناشر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث - العليا والبحوث كلية الهندسة - جامعة القاهرة. الترقيم الدولي-137-403-977 ISBN : 7، 11-18.
- أبو حمام، ماجد إسماعيل (2009). "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية". (أطروحة ماجستير). الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة). رابط الوصول : <https://search.emarefa.net/detail/BIM-302383>
- أحمد حسن محمد زغول. (2011). "النظام المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة". في أعمال مؤتمرات: إدارة صناديق التأمين والمعاشات، ص. 129-164. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- أحمد محرم. (2007). "صناديق التأمين الخاصة: ذات الاشتراكات المحددة وذات المزايا المحددة وأنظمة التأمين الفردية والجماعية". مجلة المال والتجارة، العدد 453، ص. 40-48.
- جفال (2015). تأثير نظريات المحاسبة السلوكية في هيكلية تفاعل الإفصاح والقياس. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 15، العدد 15، ص 229-248.
- سميث، جون. (2018). تأثير القوانين والتشريعات على الصناديق الخاصة ودورها في التنمية المستدامة. دار النشر الاقتصادي.
- علي، محمد. (2020). تطبيق مبادئ الاستدامة في صناديق التأمين الخاصة: دراسة تحليلية. دار النشر للبحوث الاجتماعية.
- حنفي، ل. س.، الشرفاوي، ف. (2007). الاتجاهات الحديثة في السياحة. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
- سميح الشحات عبد الخالق سماحه، وآخرون. (بدون سنة نشر). "عنوان المقال". كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد 46، العدد 2، صفحات 301 - 340.
- سمير نعيم احمد. (1990). المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية. مكتبة كلية عين شمس - جامعة عين شمس. صفحات متفرقة.
- سمير نعيم أحمد. (1993). أهل مصر: دراسة في عبقرية البقاء والاستمرار. المؤلف، الطبعة الأولى. صفحات 23-24.
- محسن إسماعيل علي. (2011). "صناديق تأمين خاصة أم صناديق ادخار معاشات". في أعمال مؤتمرات: إدارة صناديق التأمين والمعاشات بالقاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. صفحات 161 - 184.

- محمد الجوهري. (2008). طرق البحث الاجتماعي. الناشر الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. صفحات 10-12.
- محمود محي الدين. (2020). "الصناديق السيادية في عالم شديد التغير". مجلة المال والتجارة، العدد ٦١٤، يونيو 2020. صفحات 36-37.
- نرمين أبو العطا. (2005). "حوكمة المؤسسات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية". ورقة عمل. مصر. [تمت إزالة عنوان URL غير صالح].
- نها عبد اللطيف عبد الحميد شاهين. (2008). "دراسة إمكانية التحول في تمويل نظام التأمين الاجتماعي في جمهورية مصر العربية". رسالة ماجستير. قسم الإحصاء التطبيقي والتأمين، كلية التجارة جامعة المنصورة.
- هشام البدري. (2017). الصناديق والحسابات الخاصة (المدلول القانوني للظاهرة - أموال وعمال الصناديق - الجوانب الدستورية والقانونية - تجربة الصناديق في المحليات). دار النهضة العربية. صفحات 26، 65.
- Akeju, B. (2017). Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Nigeria. *International Journal of Research and Review*, 10(4), April 2023. Retrieved from www.ijrrjournal.com
- Alzoubi, E. S. (2016). Ownership structure and earning management: evidence from Jordan. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(2), 135-161.
- González, M., Modernell, R., & París, E. (2006). Herding Behaviour Inside the Board: an experimental approach. *Corporate Governance: An International Review*, 14(5), 388-405.
- Mcharo, R. O., & Cobbinah, B. B. (2022). A Research on the Impact of Corporate Social Responsibility on the Performance of an Organization: An Empirical Study of the Banking Sector in Tanzania. *Journal of Business and Management*, 10(6), November 30, 2022.

THE ROLE OF PRIVATE INSURANCE FUNDS IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT INDICATORS AND THE MOST IMPORTANT PROBLEMS FACING THEM - AN APPLIED STUDY

Mohamed F. A. Ahmed ⁽¹⁾; Mohamed Abdel-Rahman ⁽²⁾; Mahmoud Abdel-Rahman ⁽³⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Department of Sociology, Girls College, Ain Shams University 3) Department of
Accounting and Auditing, Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The research problem focuses on identifying the social and economic characteristics of participants in private insurance funds and evaluating the role of these funds in achieving sustainable development and improving the quality of life in communities. This is done through using an inductive and deductive approach, designing a questionnaire, and verifying the validity and reliability of the questionnaire for use in a random research sample. The research hypothesis was addressed, and the results were analyzed using SPSS software. The results showed that most participants are males and reside in rural areas, with a small percentage living in urban areas. The data indicated that married individuals constitute most of the sample, followed by widows and then divorced individuals, and they succeeded in implementing projects funded by the insurance fund after completing their service period. Based on the results, it is necessary to enhance measures that promote participation in insurance funds and encourage participants to implement projects that contribute to achieving sustainable development. Financial support and training should also be provided to participants to increase the success rate of their projects and raise awareness of the importance of investing in funds to achieve economic and social sustainability for communities. Conclusion Based on the results and recommendations provided, this research demonstrates the importance of the role of insurance funds in achieving sustainable development and improving the quality of life for communities. It is essential to support and enhance these funds through the development of policies and programs that promote participation and work to enhance economic and social sustainability for communities.

Keywords: Private insurance fund, sustainable development, social protection, participants